معهد نيسان للوعي الديمقراطي

الدولة الحامية والدولة الراديكالية

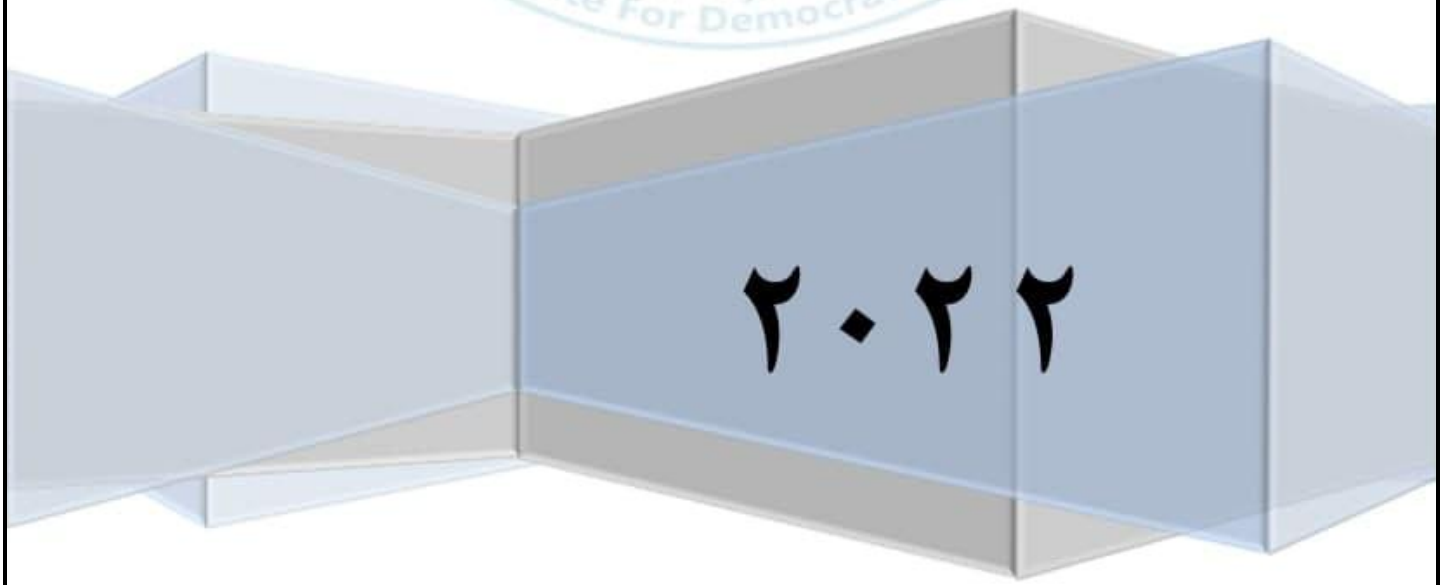

معهد
نيسان للوعي الديمقراطي

جميع الحقوق محفوظة©2022م

العنوان: العراق – البصرة – الجنينة

Address: Iraq - Basra - Algeneina

Website: www.nissan-ngo.com

Email: nisann2014@gmail.com

Mob: +9647721116090 / +9647827838677

الدولة الحامية و الدولة الراديكالية

ملخص سياسة عامة حول مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب

(رؤية واقعية)

مقدمة:

ان حماية امن المواطن ومكافحة الارهاب هما المسار الصحيح الذي يتوجب على الدولة ان تسلكه لتطبيق حقوق الانسان والديمقراطية في العراق، ولا حياد دونهما بترك احدهما، كما ان الديمقراطية وحقوق الانسان تكون هما احيانا سببا في خلق بيئة التطرف مالم تقنن او ترسم صورتها التشريعية، لتنظيمهم او في حال الدفاع عن تلك الشريعة التي توجدهم، حيث ان الارهاب بشكل عام يعطي صورة واضحة لأنكار الديمقراطية وحقوق الانسان وهما الاهداف الرئيسية في المسار الصحيح كما ذكرنا، والمرجو من الدولة العراقية الحديثة السعي من اجلها لضمان امن ورفاه الفرد العراقي كما جاء في بنود وفقرات دستوره الجديد.

وايضا كما جاء في قرارات الحكومة ومتبنياتها حول مكافحة الارهاب بجميع اشكاله بدون استثناء بوصفها تمثل الاشكال القصوى للأجرام والتطرف العنيف الذي يهدد امن المجتمع والدولة.

فالدولة ومن خلال اجهزتها الامنية مسؤولة عن حماية كل الاشخاص المقيميين داخل اراضيها من ظاهرة الارهاب وتجري هذه المسؤوليات ضمن المبادئ المتعلقة بحقوق الانسان بما في ذلك ضمان الحق في الحياة والحق في الامن وبقية الحقوق والحريات العامة الاساسية، وقد رسمت وخطت هذه المسؤولية هي على نفسها، من خلال الدستور والقوانين النافذة.

الدولة الراديكالية

يتوجب على الدولة الاعتماد على خطة شاملة لمجابهة الارهاب والتركيز على الوقاية من التطرف والتطرف العنيف اي بتحديد الاسباب المؤدية اليه وليس الوقوف على المجابهة العسكرية فقط، بل استباقية قبل تفاقم المشكلات فتكون قد قتلت الفتنة قبل ولادتها وراعت حقوق الانسان وحدت من انتشار الفكرة قبل نشأتها للتطرف، او بمعنى اخر لم تعطي فرصة للتفكير في امر راديكالي وفق القانون او مع عدم وجوده في اجزاء من السلوك للمؤسسات والمجتمع، فبدل انفاق على سبيل الفرض مئة وحدة مالية على عملية عسكرية بالإمكان انفاق وحدة مالية واحدة على عمليات الوقاية من الارهاب ما قبل الصفر.

لكن المصداق لهذه الشمولية في مكافحة الارهاب غير متوفرة فيما اذا فكرنا ان تكون هناك خطة شاملة ناجعة لذلك، فالدولة من خلال اجهزتها وهذه الاجهزة هي التي تشكل وترسم شكل الدولة.. فكل المصادق في الاداء (الا ما ندر) تشير الى ان جزء يقع على اداء هذه الاجهزة والجزء الاخر على سياسة الدولة الاقتصادية والسياسية بشكل عام، مع ظهور تطرف وتطرف عنيف يصدر من هنا وهناك انعكاسا لأداء الدولة، اما المجتمع هو المادة والاداة المتغيرة حسب ذلك.

ولادة التطرف:

مع وجود مشكلات متعددة وهي طبيعية في المجتمعات من اثر التغييرات السياسية والاقتصادية والديمغرافية، تقوم الدولة بعملية تزاوج هذه المشكلات بمشكلات اخرى، من خلال شيطنة المجتمع باجتهادات فوق القانون من قبل مؤسسة او افراد فيها او حتى قانونها غير الفاعل او غياب بعض من القوانين المرتبطة او من خلال قوة مسرطنة داخل جسد الدولة، وبهذا تفتح الفرص لتكاثر بكتريا التطرف لوجود الحواضن الفكرية في المجتمع المتنوع الفكر والاعراف والتمذهب، وكل ذلك مع وجود الجهل الاجتماعي في الوعي الوطني، وتفضيلات في سلات فكرية اخرى وحتى منها ما هو شخصي مريض او شخصي مصلحي، ثم تأتي النتائج المتكررة بصورة تطرف عنيف بين الجميع سلوكا وافكارا وارهاب دموي، ليزيل الثقة ويحددها ويحجمها بين المواطن والدولة، وقد لا يقف هذا الحد بل تكون الدولة هي العدو لدى ذهن المواطن، لتتكون فجوة بين المواطن و المواطنة من جهة ومن جهة اخرى يشكل ارهابا دمويا مباشرا من كلا الطرفين، اما طرف المواطن فهو المدافع عن حقوقه ، والدولة هي السالب لها.

استراتيجية وئد التطرف :

الدولة هي الاب الراعي وهي الام الحاضنة وان السلوك الذي تتخذه في سياستها من خلال انفاذ القوانين يعطي بالأخير جزء كبير من صورة المجتمع الاخيرة، والاجزاء الاخرى منه هي صورة للعادات والتقاليد والاديان، والصور الاخيرة هن متغيرات تتخذ حدود تقف عندها بصدمة قوة القانون وسياسة الدولة مهما كانت هذه السلوكيات للأعراف والاديان تبقى حبيسة انقاذ و انفاذ القانون.

لكن الامر لا يقف عند القانون والسياسة للدولة قدر متعلق الامر بالمقاربة لهذه السياسة او القانون والقرارات مع النوع الاجتماعي وابعد نقاط في عمق السلوك للمواطن النابع من هذه الاديان والاعراف والموروثات، أي يبقى المواطن اللاعب المهم في هذه الاستراتيجية، وهو الشريك الاساس من خلال المجتمع المدني فلا تكون استراتيجية احادية تدار من قبل الدولة مالم يكون اشراك المجتمع في تطبيق سيناريوهاتها .

خط الشروع:

جرت بعد عام 2003 الكثير من الاحداث وصلت الى اعلى النقاط في مؤشر قياس الارهاب والتطرف العنيف وهذا يسهل عملية خط الشروع في وضع استراتيجية مكافحة التطرف العنيف او مكافحة الارهاب، فبعد دراسة اي حدث منها ممكن الخروج بدراسة واقعية وليست مستوردة ومعلبة، فالأب الراعي و الام الحاضنة هي المسؤول الرئيس في ترتيب البيت وامن مواطنيها وهي ادرى كيف يجب ان تدار الامور والبدء من الداخل في الترتيب والتنظيم كي تعود الثقة لدى الشريك (المواطن) وترتفع نسبة (المواطنة) فليس من الممكن ان يكون الحامي فارغ المحتوى والمواصفات الديمقراطية وحقوق الانسان ، ففاقد الشيء لا يعطيه.

خلطة توصيات :

١. اعداد الاجهزة الامنية حول قضايا حقوق الانسان والديمقراطية بالتعاون مع المجتمع المدني.
٢. جعل اولويات ومعايير حقوق الانسان والديمقراطية عند تنفيذ القانون، او بأصل التشريع مع التغيرات والاستحداثات الاجتماعية اثر الانفتاح على العالم.
٣. الاسراع في التشريعات التي تحمي او تعطي الحقوق والحريات وتدعمها .
٤. فتح قنوات ارتباط بين المواطنين والمؤسسات الامنية والمجتمع المدني واشراكهم في صياغة ورسم الساسة الامنية.
٥. اعتماد التحليل الاستخباري الدقيق في تحليل المشكلات واسبابها حين وضع الخطط والمعالجات او الوقاية منها .
٦. اعتماد التقارير والدراسات واوراق السياسات العامة التي يصدرها المجتمع المدني ضمن التحليل الاستخباري في دراسة اسباب التطرف.
٧. توسيع صلاحيات الشرطة المجتمعية في الوقاية من التطرف فضلا من الوقاية من الجريمة والارهاب.
٨. فتح مركز دراسات في الشرطة المجتمعية بشكل خاص والاجهزة الامنية بشكل عام بالتعاون مع الجامعات، لدراسة الجريمة حسب النوع والبيئة والفاعل.
٩. معالجة الاسباب بشكل عام ومنها ارتفاع نسب الفقر والبطالة المضطردة، للحول دون افرازاتها.
١٠. مراجعة تاريخية للنصوص الفكرية والدينية والعرقية المولدة للتطرف والتطرف العنيف والارهاب والجريمة .
١١. تأمين حريات الافراد وكرامتهم وفق القانون والدستور مع معاقبة شديدة لمن ينتهكها حتى وان كانت نتائج المحاسبة تؤدي بخسارات سياسية فهي بالأخير نجاحات مجتمعية لتماسك الامة ومنع تبرعم الانفصالات الفكرية والادارية.

((الحمد لله رب العالمين))